

الوضع الاقتصادي والمالي في تموز 2014 بحسب جمعية المصارف:

ارتفاع موجودات القطاع إلى 169.7 مليار دولار وتراجع الدين العام إلى 65.6 مليار



سجلت الصادرات السلعية تراجعاً بنسبة 25.3 في المئة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2014

تباينت نتائج المؤشرات الاقتصادية الحقيقية في تموز 2014، قياساً على الشهر الذي سبق، إذ عرف بعضها تحسناً فيما تراجع بعضها الآخر. وعلى العموم، بقي الاقتصاد اللبناني متماسكاً في الأشهر السبعة الأولى من عام 2014 من دون أن يسجل تحسناً ملحوظاً نتيجة الأوضاع الداخلية والإقليمية. وحقق ميزان المدفوعات فائضاً بسيطاً بقيمة 131 مليون دولار في فترة كانون الثاني - تموز 2014، قابلته عجز قارب المليار دولار في الفترة ذاتها من العام السابق، على رغم شبه استقرار عجز الميزان التجاري.

من جهة أخرى، وصلت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية إلى مستوى قياسي متجاوز 35 مليار دولار في نهاية تموز 2014. ويقي القطاع المصرفي أحد أبرز القطاعات المحركة للاقتصاد، بحيث ازدادت التسليفات للقطاع الخاص بنسبة 4.2 في المئة في الأشهر السبعة الأولى من عام 2014 في مقابل زيادة نسبتها 4 في المئة في الفترة المماثلة من العام الذي سبق، على رغم تباطؤ نمو إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية إلى 3.0 في المئة في مقابل 3.9 في المئة في الفترتين المذكورتين على التوالي. جاء ذلك في النشرة الشهرية الصادرة عن جمعية المصارف حول الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي في تموز الفائت، وأبرز ما جاء فيها:

الوضع الاقتصادي العام

الشبكات المتقاصفة: في تموز 2014، بلغت القيمة الإجمالية للشبكات المتقاصفة ما يعادل 6148 مليون دولار في مقابل 6325 مليون في الشهر الذي سبق و6451 مليون

في تموز 2013. حركة الاستيراد: بلغت قيمة الواردات السلعية 1657 مليون دولار في مقابل 1568 مليوناً في الشهر الذي سبق و1718 مليوناً في تموز 2013، لتكون الواردات السلعية تراجعت بنسبة 4.6 في المئة في الأشهر السبعة الأولى من عام 2014 مقارنة بالفترتين ذاتها من عام 2013، في حين سجلت الكميات المستوردة ارتفاعاً بنسبة 2.6 في المئة. حركة التصدير: وبلغت قيمة الصادرات السلعية 276 مليون دولار في مقابل 278 مليوناً في الشهر الذي سبق و280 مليوناً في تموز 2013. وبذلك تكون الصادرات السلعية سجلت تراجعاً بنسبة 25.3 في المئة في الأشهر السبعة الأولى من عام 2014 مقارنة بالفترتين ذاتها من عام 2013.

المالية العامة

في آذار 2014، بلغ العجز العام الإجمالي 897 مليار ليرة في مقابل عجز أدنى قدره 189 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 731 مليار ليرة في آذار 2013). وتبين أرقام المالية العامة عند مقارنتها في الفصل الأول من العام 2013 و2014 المعطيات التالية:

كل من خدمة الدين العام من 1173 مليار ليرة إلى 1324 ملياراً، أي بمقدار 151 مليار ليرة ونسبة 12.9 في المئة وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 238 ملياراً ونسبة 7.1 في المئة، أي من 3361 مليار ليرة إلى 3599 ملياراً، علماً أنّ التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان انخفضت من 862 مليار ليرة إلى 791 ملياراً. وبذلك، يكون العجز العام ارتفع من 1180 مليار في الفصل الأول من عام 2013 إلى 1266 مليار في الفصل الأول من عام 2014، فيما انخفضت نسبته قليلاً من 26 في المئة من المدفوعات الإجمالية إلى 25.7 في المئة في الفترتين المذكورتين على التوالي. وحقق الرصيد الأولي فائضاً بقيمة 58 مليار ليرة في الفصل الأول

اجتماع تنسيقي لتفعيل العلاقات الاقتصادية بالخارج

باسيل: لرفع حجم الصادرات عبر تفعيل النشاط الاقتصادي الخارجي



خلال الاجتماع في قصر بسترس

(اللاتي ونهرا)

والتي نجد أننا ننحمل مسؤوليتها كوزارة خارجية، في مساعدة ومعاونة القطاعات والإدارات اللبنانية لتسويق لبنان في الخارج. وبتنفيذ هذا الاجتماع سترفع محضراً وتقريراً إلى مجلس الوزراء. وبحفنا في إمكانية توسيع عمل هذا المرسوم. وطلبت وزارات عدة توسيعه ليشمل عملها.

وأمل في أن يؤدي هذا العمل إلى إنتاجية أكبر من خلال تسويق لبنان في الخارج، والحد الأدنى هو أن نقوم بذلك، وتسويق فكرة «إشتر لبناني» في الخارج، وهذا وحده كفيل بإنعاش الاقتصاد اللبناني.

كلام باسيل جاء خلال اجتماع تنسيقي عقده صباح أمس، في قصر بسترس، بهدف تفعيل العلاقات الاقتصادية اللبنانية في الخارج، في حضور وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم، وزير الصناعة حسين الحاج حسن، والمدير العام لوزارات السياحة والأشغال العامة والمال، والتربية، والزراعة، ومؤسسة إيدال، والطيران المدني، ومدير العلاقات في وزارة الاقتصاد رفيف برو. وأضاف باسيل: «اجتمعنا اليوم مع مجموعة من الوزارات بموجب مرسوم قديم صادر عام 1970 يحمل الرقم 14623، وهو يرعى عمل الوزارات بخصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الخارجية. وفي هذا الإطار عقد اجتماعاً وأيضاً في إطار الدبلوماسية الاقتصادية،

أشار وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل إلى أنّ الميزان التجاري اللبناني قائم على التصدير والاستيراد، وعندما يكون اليوم استيرادنا بقيمة 20 ملياراً، وتصديرنا 3 مليارات، وعجزنا 17 ملياراً، فهذا يعني أنّ لدينا مشكلة اقتصادية بنوية كبيرة جداً، مضيفاً أنه «علينا رفع حجم الصادرات، وهذا الأمر يتم عبر تفعيل النشاط الاقتصادي الخارجي، إذ إن الجاليات اللبنانية وحدها، إذا تحسنت واشترت المنتجات اللبنانية، هذا الأمر وحده كفيل برفع هذا الرقم بشكل كبير، هذا عدا عن التفكير بالمستهلك الأجنبي».

وذكر باسيل في نهاية الاجتماع أن «الهدف الأبعد والوسيط هو خلق مركزية وتقسيم المعلومات والإمكانات ما بين الوزارات والخارج، تمكّن الصناعة اللبنانية من دخول الأسواق والاستثمار اللبناني للقيام بمشاريع في لبنان، وتسويق «المراكات» اللبنانية في الخارج، وأن تكون الاتفاقيات الدولية منصفة بحق لبنان، وتصل بنا في الحد الأبعد إلى مبدأ المعاملة بالمثل، الذي يحمي صناعتنا واقتصادنا وزراعتنا. وبموضوع لبنان الدولي، يضعنا في المناعة الاقتصادية اللازمة».

وكان الوزير باسيل عقد خلوة في مكتبه مع الوزيرين حكيم والحاج حسن قبل انعقاد الاجتماع.

الصلوات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، واقل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
	مبيع	شراء	مبيع	شراء
اليورو	1.2628	1.2632	1895.76	1912.18
الليرة السورية	161.63	162.61	9.26	9.34
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدراهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.6403	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1577.34	1591
الجنية الاسترليني	1.6086	1.6088	2414.66	2435.57
الالف ين ياباني	108.88	108.91	13.78	13.90
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

المعادن

المعدن	أمس	السابق	النسبة
الذهب	1191.50	1215.10	-1.94%
الفضة	16.862	17.047	-1.09%
البلاتينيوم	1225.70	1264.40	-3.06%

حتى الساعة 08:00 مساءً بتوقيت بيروت.

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل مرفأ بيروت 14 باخرة منها 7 بوأخر جديدة حملت 34390 طناً، فيما غادرت 10 بوأخر وينتظر وصول 23 باخرة بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت. البواخر التي غادرت: قليلة انا، سان بوفريوريوس، سيتي اوف لوتيسسي، ميكونغ سبيريت، نيفزات كالكافان، نيكوس توماسوس، كارات، ليريبي تبرايد، ام اس سي ايمانويليا، نيدوليد مير كاتور.

إعلان عن انتخابات

تعلن نقابة مزارعي التبغ والتبناك في الجنوب عن إجراء انتخابات تمكيلية لمجلسها التنفيذي وذلك يوم الجمعة الواقع في 24/10/2014 من الساعة العاشرة صباحاً ولغاية الساعة الثانية عشرة ظهراً في النبطية حي البياض ملك غندور الطابق الأول.

الرئيس حسن قاسم فقيه أمين السر عفيف أبو زيد

شرح توزيع اعتمادات تأهيل الطرق وصيانتها في مختلف المناطق

زعيتير: نطبق موازنة 2005 والسلفات ممنوعة قانوناً



زعيتير في مؤتمره الصحفي

أوضح وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتير أنّ «الوزارة تطبّق موازنة 2005 زائد ما يتوفر من قانون رقمه 238 يضيف بعض المبالغ العامة في صيانة الطرق وتعبيدها وتاهيلها لتجاوز الـ100 مليار ليرة لبنانية، والسلفات ممنوعة قانوناً طالما ليس هناك موازونات». كلام زعيتير جاء خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس في مكتبه، وتطرّق فيه إلى موضوع توزيع اعتمادات أشغال تأهيل شبكة الطرق وصيانتها في مختلف المناطق اللبنانية، وحقيقة وضعيّة الأشغال، والمشاريع التي نُفذت من الاعتمادات التي رصدت للمشاريع الإنمائية في المناطق اللبنانية كافة.

وأشار إلى أنّ «وزارة الأشغال قامت بدورها مع الشركات المعنية والملمّزة بموضوع تصريف وتنظيف الجاري الصحيّة ومياه الأمطار، وفي شأن رفع الخللج تقدّمنا بكتاب إلى مجلس الوزراء لتشكيل الكادر البشري للقيام بهذه المهمات تحضيراً لمواجهة أي عوامل طبيعيّة ممكن حصولها».

ولفت إلى «الجدول الإجمالي لقيمة المشاريع الخاصة بتأهيل شبكة الطرق وصيانتها عبر وزارة الأشغال العامة والنقل، بحسب الأفضية والمحافظات عن الأعوام -2008-2013»، مشيراً إلى أنّ «هذه الأرقام لحظت مبالغ كبيرة، سواء عبر الموازنة، أو قوانين البرامج، أو السلفات، ويُبرز الجدول المُرفق هذه المبالغ». ومن بين الأرقام التي تضمّنت الجدول، أشار زعيتير إلى «المشاريع

مستقرات

استقبل وزير السياحة ميشال فرعون قبل ظهر أمس، المديرية الجديدة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في لبنان كارولين براين برافنجا مدير البرامج الاقتصادية في الوكالة جورج فرن، اللذين قدما الخطوط العريضة التي تقوم بها الوكالة على الصعيد السياحي المستدامة، بالتنسيق مع وزارة السياحة والبلديات والمجتمع المدني، خصوصاً في ما يتعلق بالسياحة الريفية، حيث قدّمه له الدراسة الأخيرة التي قامت بها الجمعيات ووزارة السياحة والممولة من قبل الوكالة الأميركية بعد إجراء بعض التعديلات عليها.

وتطرّق فرعون مع براين إلى بعض المشاريع والأفكار المطروحة من قبل الوكالة، في ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشكر للوكالة الجهود التي تقوم بها في لبنان لتطوير المناطق الريفية التي يعلق أهمية كبرى على انعاشها في مختلف المناطق اللبنانية. أعلنت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، في بيان أمس، أنّه بعد إجراء الفحوصات الجرثومية والكيميائية على عينات عدة من المياه المستنقفة والموزعة من

موجودات مصرف لبنان من العملات إلى مزيد من الارتفاع في نهاية أيلول

مصرف لبنان يانعاً الدولار في سوق القطع المحلية تلبية للمطلب الداخلي عليه حفاظاً على استقرار علاقة الصرف بينه وبين الليرة على 1507.50 ليرة للدولار الواحد. إلى ذلك، ارتفعت «محفظة الأوراق المالية»، العائدة إليه والتي تتضمّن توظيفاته في سندات الخزينة اللبنانية إلى غيرهما من الأصول مضافة إليها الفوائد المستحقة عليها له، وغير المقبوضة منه بما مقداره 184.620 مليار ليرة (ما يوازي 122.45 مليون دولار) إلى 184.84.200 مليار ليرة (ما يوازي 13.29 مليار دولار) في نهاية أيلول، وذلك لاضطراره إلى تغطية عجز احتياطي المصارف في إصدارات الخزينة اللبنانية. كما غابت تسليفات مصرف لبنان للقطاع العام فيما ارتفعت تسليفات القطاع المالي المحلي نحو 80.01 مليار ليرة في النصف الثاني من أيلول (ما يوازي 53.1 مليون دولار) في إطار خطته التحفيزية للقطاعات الإنتاجية في لبنان.

أظهر البيان الموجز الذي أعده مصرف لبنان عن وضعه في نهاية أيلول الماضي مقارناً بما كان منتصفه، تراجعاً في بند «الذهب» مقداره 409.99 مليار ليرة (ما يوازي 272 مليون دولار) نتيجة تدني سعر الأونصة وسطياً من نحو 1232 دولاراً إلى 1209 في النصف الثاني من أيلول عالمياً، في ظل استقرار الدولار محلياً على 1507.50 ليرة لبنانية، بحيث بلغ احتياط الذهب لديه نحو 11.13 مليار دولار في نهاية أيلول.

أما موجوداته بالعملة الأجنبية واصلت تحسّنها لتبلغ 57.924.928.383 ليرة في نهاية أيلول (ما يوازي 38.45 مليار دولار) بزيادة 122.07 مليار ليرة (ما يوازي 81 مليون دولار) عن منتصفه، وذلك نتيجة زيادة ودائع القطاع المالي في لبنان نحو 949.85 مليار ليرة (ما يوازي 630 مليون دولار) بفعل استمرار التدفقات الرأسمالية من الخارج في اتجاه القطاع المصرفي اللبناني، بما فات تدخل

استقبل نقابة عمال ومستخدمي TMA

قزي: لإيصال الحق إلى أصحابه والاحتكام إلى القانون



قزي مجتمعاً إلى غصن والوفد

الطبيعي للشركة يجب أن يمرّ بحقوق الموظفين، وقد سرت بأن الموظفين مستعدون لإعطاء الثقة لوزارة العمل لكي تقوم بدور الوساطة لانهم يؤمنون بأن الحق يأتي عبر القانون قبل أي شيء آخر وليس عبر التحركات التي يمكن أن تؤدي إلى ضجّة من دون نتيجة». وعن تصوّره للحل، أشار قزي إلى أنّ «عندما تسلك أي قضية الطرق القانونية، تصبح الحلول متوفرة لأن القانون وخصوصاً قانون العمل، لديه أجوبة على كل سؤال ووضيعة. المهم اللجوء إلى القانون وإنّ يكون المعنى بإيجاد الحل حياً ودياً وتزويها ويريد الخير العام».

غصن

من جهته، لفت غصن إلى أنّ «هذا الملف عمره أكثر من عشر سنوات،